

المبادئ العامة للأعمال التي أعدتها

المنظمة الدولية للشفافية لمكافحة الرشوة.

أعدت "المنظمة الدولية للشفافية" و"المنظمة الدولية للمساءلة الاجتماعية" بدعم من "مركز المشروعات الدولية الخاصة" مبادئ إدارة الأعمال كأداة تمكن القطاع الخاص من مكافحة الفساد. ذلك أنه لم يكن هناك إطار قياسي يتعرض للمبادئ والممارسات واجبة التطبيق لمكافحة الفساد في القطاع الخاص قبل صدور هذه المبادئ. وقد لعب مركز المشروعات الدولية الخاصة دوراً أساسياً كهمزة وصل بين منظمات الأعمال في كل أنحاء العالم. وهناك إمكانية للتوسع في تعميق أثر هذه المبادئ. وقد تعاون "مركز المشروعات الدولية الخاصة" مع "المنظمة الدولية للشفافية" لتعزيز مبادئ إدارة الأعمال لمكافحة الفساد في 7 دول. وقاما بنشر الوعي بشأن معايير مكافحة الفساد في مجتمع الأعمال. وتعتبر هذه المبادئ الآن جزءاً من المبادئ العشر للأمم المتحدة لهيئة التعاون الدولي للقضاء على الفساد "Global Compact". وقد استخدمت "مبادئ إدارة الأعمال" هذه كقاعدة لمبادئ مكافحة الفساد التي أعدتها مبادرة الشراكة لمكافحة الفساد "PACI" التي قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي. كما استخدمت هذه المبادئ في إعداد معايير الفساد لمؤشر الاستثمار العالمي GOOD FTSE الذي أعدته جريدة فينانشيال تايمز وبورصة لندن.

مبادئ إدارة الأعمال لمكافحة الرشوة

- على المنشأة أن تمنع تماماً أي شكل من أشكال الرشوة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تلتزم المنشأة بتنفيذ برنامج مكافحة الرشوة.

الأهداف

توفير إطار للممارسات السليمة لإدارة الأعمال وإعداد استراتيجيات لإدارة مخاطر مكافحة الرشوة ومساعدته المشروعات على ما يلي:

أ- القضاء على الرشوة.

ب- إظهار التزامها بمكافحة الرشوة

ج- المساهمة بشكل فعال في تحسين مستويات النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الأعمال أينما كانت.

إعداد برنامج مكافحة الرشوة.

على كل منشأة الالتزام بإعداد برنامج يعكس حجمها، ويحدد قطاع الأعمال الذي تعمل فيه، والمخاطر المحتملة لتعرضها للفساد، وموقع الأعمال التي تقوم بها. وعليها أن تحدد بوضوح وتفصيل معقول القيم والسياسات والإجراءات واجبة الاتباع لمنع وقوع الرشوة في كل الأنشطة التي تمارسها والتي تسيطر عليها.

- يجب أن يتفق البرنامج مع كل القوانين ذات الصلة بمكافحة الرشوة في كل مجالات الاختصاص التي تعمل فيها المنشأة وخاصة القوانين ذات الصلة المباشرة ببعض الممارسات المعينة.

- على المنشأة أن تعد برنامجها لمكافحة الرشوة بالتشاور مع العاملين والنقابات العمالية أو أي أجهزة أخرى ممثلة للعمال.

- على المنشأة التأكد من أنها على علم بكافة الأمور المهمة التي تؤثر على نجاح البرنامج. وذلك بالتواصل مع كافة الأطراف المعنية.

مجالات البرنامج

- الرشوة.
- تسهيل الدفع.
- دفع الأموال والإكراميات والاستضافة والمصروفات.
- المساهمة في المجالات الخيرية ورعاية الأنشطة.

متطلبات تنفيذ البرنامج

- تحديد المنظمات المشاركة والمسؤوليات.
- زيادة الوعي الجماهيري.
- تعزيز الاتصالات على كافة المستويات.
- الاهتمام بالموارد البشرية.
- تشديد الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات الداخلي.
- زيادة التدريب.
- الرصد والمتابعة.

طرق مكافحة الفساد

الوسائل الفعالة للتصدى للمشكلة توجد في جانب الطلب كما توجد في جانب العرض. ومن ثم فإن الإجراءات على الجانبين يجب أن تهدف إلى تصحيح الضعف المؤسسي والقضاء على الحوافز الضارة. ويجب التركيز على الأسباب الجذرية للفساد.

الإجراءات على جانب العرض (القطاع العام)

استبعاد أو توفيق القوانين التجارية

يجب توفيق القوانين واللوائح المكررة أو المتعارضة بهدف تقليل العقبات التي تعرقل القيام بالأعمال ومن ثم القضاء على السبب لدفع الرشوة. وقد يكون أحد هذه الوسائل منح لجان مستقلة مشكلة من بعض قضاه السلطة لتوفيق أوضاع غير الملتزمين أو إيقافهم عن العمل، ويمكن أن تعد اتحادات رجال الأعمال ومجموعات المفكرين سجلاً بالمعوقات القانونية واللوائح المكررة واجبه التغيير وترتيبها حسب أولوياتها.

إعداد قواعد وقوانين سليمة لعمليات المشتريات

يجب أن تشكل الشفافية عنصراً أساسياً في قواعد إجراءات المشتريات لضمان تحقيق النزاهة والمنافسة الشريفة في عمليات التعاقد الحكومي. كما يجب أن تتطلب تلك القواعد الخاصة بالمشتريات أن تكون المناقصات والعطاءات علنية. ويجب أن يتاح للجمهور فرصة فحص العطاءات، وان تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة في الرقابة على عمليات المشتريات.

دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

ينشأ الاقتصاد غير الرسمي ويتوسع وينتشر عندما يكون الالتزام مستحيلاً، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة في ظل القوانين واللوائح المتضاربة. ويمكن دمج الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بخفض المعوقات التي تمنع إنشاء الشركات واستمرار عملها بشكل رسمي. ومثال ذلك تبسيط إجراءات تسجيل الشركات أو استثناء الشركات الصغيرة من بعض المتطلبات الإجرائية.

تبسيط القوانين الضرائبية

تبسيط القوانين الضرائبية بخفض الفساد بطريقتين أو لاً تقييد قدره المسؤولين على استخدام تقديرهم الشخصي في تطبيق القواعد الضرائبية

وثانياً تقليل نسبة التهرب من الضرائب وزيادة الالتزام بسدادها وذلك بخفضها . وهذه أيضاً إحدى طرق تقليل اقتصاد الظل .

البداية في إصلاح نظام العمل في الحكومة

منح موظفي الحكومة مرتبات تكفي لتغطية احتياجاتهم وتكون تنافسية مع المرتبات في القطاع الخاص يقلل الطلب على الحصول على مبالغ إضافية . وفي نفس الوقت يجب إعداد قواعد ومعايير جادة ومتخصصة لقياس الأداء ورصده ومتابعته وتوفير التدريب . ويجب تحديد سلطات المفتشين بدقة حتى لا يتعدوا حدودهم .

وضع قواعد واضحة لتضارب المصالح بالنسبة للقطاع العام

لا تزال بعض البلدان تسمح لموظفي الحكومة بالعمل في وظائف أخرى إضافية بأجر في القطاع الخاص أو في الشركات الحكومية . كما أن بعضها يسمح لهم بقبول أتعاب استشارية من شركات خاصة . وأقل ما يمكن القيام به في مثل هذه الحالات هو التوقف عن السماح بذلك ، وأن يمنع المسؤولين من اتخاذ قرارات تؤثر على تلك الشركات . وبالإضافة إلى ذلك يجب منع المسؤولين من الانتقال من عملهم لشغل مناصب مهمة في الشركات التي تتعامل مع الوزارات أو الجهات التي كان يعمل بها هؤلاء الموظفون .

الإجراءات على جانب الطلب (القطاع الخاص)

تأسيس مستويات أفضل لتحقيق الشفافية والمساءلة في الشركات

إن إلزام الشركات بتحقيق الشفافية ، ومساءلة متخذى القرارات في الشركات على ما يتخذه من قرارات ، والالتزام بالحكم الرشيد في إدارة الشركات ، يجعل تقديم الشركات للرشاوى أمراً صعباً . فتطبيق قواعد الحكم الرشيد يضمن مراعاة المسؤولين في الشركات لمصالح هذه الشركات ، ويمكن أعضاء مجلس الإدارة من اتخاذ قرارات حكيمة ، ويوفر المعلومات الصحيحة للمستثمرين في الوقت المناسب ويمكن من اتخاذ القرارات بالتشاور مع أصحاب المصلحة . كما أن ذلك يكسر من حدة الاستفادة من المناصب وهو ما يعرقل عمل الأسواق والمؤسسات السياسية الديمقراطية .

توحيد معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات

إن تطبيق القواعد المحاسبية المعترف بها عالمياً يسهل قيام المستثمرين بالمقارنة مما يزيد بدوره من الشفافية ومن الثقة . كما يجب أن تحدد معايير تدقيق الحسابات كيفية تدقيق الحسابات داخلياً في كل شركة وضرورة تعيين مديرين خارجيين ضمن لجان تدقيق الحسابات .

إشراك المجتمع المدني

من الأهمية بمكان إشراك مجموعات المفكرين وجمعيات رجال الأعمال في عمليات الإصلاح حتى يمكن نشر الوعي بالتكلفة الباهظة للفساد ومن ثم التشجيع على المطالبة بالتغيير ، فهذه التجمعات أكبر الأثر في زيادة القدرة على المساءلة في القطاع العام والخاص على حد سواء .

توسيع إمكانية الحصول على المعلومات

كثيراً ما تدفع التغييرات المتلاحقة في اللوائح وغموض الإجراءات أصحاب الأعمال إلى اللجوء للفساد باعتباره الاستراتيجية الوحيدة المتاحة للبقاء . ومن ثم فتحسين حصول أصحاب الأعمال على المعلومات التنظيمية ، وتعريف رواد الأعمال بمسئولياتهم وحقوقهم ، يساعدهم على احترام القانون وعلى أن يقولوا "لا" للبيروقراطيين الذين قد يرغبون في ابتزازهم والحصول على رشوة منهم .

دعم وسائل الإعلام المستقلة

تدريب الصحفيين العاملين في المجال الاقتصادي وتوفير الأدوات التي تمكنهم من تحليل حالات التدليس والفساد وكشفها . ذلك أن الصحفيين يمكن أن يكونوا أداة ردع للفساد وخاصة بالنسبة لبرامج الخصخصة وبالنسبة للمشروعات الحكومية . ويجب دعم القوانين التي تضمن حرية الحصول على المعلومات لإتاحة الفرصة لوسائل الإعلام للقيام بدورها الرقابي .

تطبيق معايير طوعية

يشكل الاتفاق على معايير طوعية وسيلة ممتازة لنشر الممارسات الجيدة والسليمة في كل القطاع الخاص . إضافة إلى أنه يمكن من تنسيق ردود فعل القطاع الخاص ضد الفساد . ومن ثم فإن مبادئ إدارة الأعمال لمكافحة الرشوة التي أعدتها منظمة الدولية للشفافية والمنظمة الدولية للمساءلة الاجتماعية ومركز المشروعات الدولية الخاصة هي من المعايير المتميزة في هذا المجال .